

Distr.: General
1 November 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والأربعون

23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2022

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

غانا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



أولاً - مقدمة

- 1- تؤكد حكومة جمهورية غانا (حكومة غانا)، برئاسة الرئيس نانا أكو دانكوا أكوفو - أكو، عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتداخلها، في ظل احترام الخصوصيات الوطنية والإقليمية الفريدة لغانا، التي تقوم على خلفية تاريخية وثقافية ودينية متنوعة. وما فتئت حكومة غانا تعمل بجد من أجل تعزيز وحماية حقوق المواطنين الغانيين، لا سيما الفقراء والمهمشين والضعفاء، ووضع سياسات تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية وإرساء سيادة القانون في كل الأحوال.
- 2- وتلتزم حكومة غانا بتنفيذ نهج قائم على الحقوق إزاء التنمية والحوكمة، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والمائي والإسكان والحفاظ على البيئة واحترام ثقافة البلد. وترحب حكومة غانا بفحص ملفها في سياق حوار منفتح وبناء من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً - عملية إعداد التقرير

ألف - المنهجية

- 3- أنشأت على نحو دقيق في صياغة التقرير المبادئ التوجيهية الواردة في مقرر مجلس حقوق الإنسان 119/17. وتولت إعداد هذا التقرير الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة (آلية الإبلاغ).

باء - وصف عملية المتابعة الوطنية

- 4- أنشأت غانا آلية الإبلاغ وهيأت لها الوسائل بوصفها هيئة تنسيق مشتركة بين الوزارات تعمل في إطار مكتب المدعي العام ووزارة العدل لضمان تنفيذ التزامات غانا بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.
- 5- وفي هذا الصدد، تتولى آلية الإبلاغ متابعة المعلومات وجمعها من الوزارات والإدارات والوكالات ذات الصلة، وتقديم تقارير عن حالة تنفيذ التزامات غانا.

جيم - المشاورات بين المؤسسات

- 6- عقد آلية الإبلاغ اجتماعات تشاورية مختلفة مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك وزارة الداخلية والوكالات التابعة لها، أي دائرة الشرطة ودائرة السجون، فضلاً عن البرلمان، والوزارات المسؤولة عن الشؤون الخارجية، والعدل، والصحة، والشؤون الجنسانية، وشؤون المرأة والطفل، والتعليم، والإعلام، والعمالة.

دال - مشاورات أوسع مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني

- 7- أجرت آلية الإبلاغ عدة اجتماعات تشاورية مع "مؤسسة الهمم العالية"، وهي الجهة التي تسهر على عقد منتدى المجتمع المدني المعني بالاستعراض الدوري الشامل في غانا وتضطلع بدور أمانة منتدى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في غانا.
- 8- وعلاوة على ذلك، عقدت آلية الإبلاغ في أيلول/سبتمبر 2022، بعد وضع اللامسات الأخيرة على هذا التقرير، اجتماعاً لاعتماد الصيغة النهائية للتقرير وتقديمه إلى أصحاب المصلحة الذين أسهموا بمدخلات أدرجت في التقرير.

هاء - مساهمة البرلمان

9- يعكف البرلمان حالياً على إنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان لمعالجة المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، بما يشمل ممارسة البرلمان لمسؤوليته الرقابية فيما يتعلق بالامتثال لصكوك حقوق الإنسان التي انضمت غانا إليها. وقد قدم البرلمان مساهمات في هذا التقرير.

ثالثاً - تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولات السابقة

ألف - المساواة وعدم التمييز⁽¹⁾

نظام الإبلاغ عن التمييز - نُقِّد بالكامل

10- تعتمد لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية على نظام يعمل بصورة تامة لإتاحة الإبلاغ عن الوصم والتمييز الذي تتعرض له الفئات الأضعف.

باء - حماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين

11- تحظر قوانين غانا العنف ضد جميع الأشخاص، بمن فيهم المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين.

12- ويجري البرلمان في الوقت الراهن جولة ثانية من المشاورات مع أصحاب مصلحة من الجماعات الدينية والتقليدية بهدف تسوية مسألة الاختلافات الدينية والثقافية في سياق بحث مشروع القانون المتعلق بتعزيز الحقوق الجنسية السليمة وقيم الأسرة الغانية لعام 2021، الذي ترعاه المجموعات الدينية الرئيسية والزعماء التقليديون وبعض أعضاء البرلمان. وإلى جانب ذلك، ينظر البرلمان في الطلبات المقدمة من المدافعين عن حقوق الإنسان، بما يشمل نقابة المحامين في غانا والأكاديميين ولجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية، لضمان امتثال مشروع القانون لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يكفلها دستور عام 1992.

جيم - البرامج والسياسات العامة المتعلقة بإدماج الفئات الضعيفة

برنامج التغذية المدرسية في غانا

13- تماشياً مع الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة، أتاح برنامج التغذية المدرسية في غانا في عام 2020 تقديم وجبات يومية للتلاميذ المستفيدين في جميع مقاطعات البلد. وقد سهل ذلك تحسين الالتحاق بالمدارس. ووفر البرنامج فرص عمل وسوقاً متاحاً للمزارعين المحليين.

14- ومع استئناف الدراسة في كانون الثاني/يناير 2021، وضعت أمانة برنامج التغذية المدرسية مبادئ توجيهية بشأن جائحة كوفيد-19 لكي يتقيد بها الممونون المعتمدون في إطار البرنامج. وصادق أصحاب المصلحة على أدلة لضبط العمليات الوطنية والمحلية للبرنامج.

15- ويرتبط التحدي القائم في هذا الصدد بصعوبة ربط منحة التغذية المخصصة لكل تلميذ بنسبة التضخم، من أجل الحفاظ على نوعية وكمية الوجبات المغذية المقدمة إلى المستفيدين بمرور الوقت.

التمكين من سبل الكسب في سياق مواجهة الفقر⁽²⁾

16- برنامج التمكين من سبل الكسب لمواجهة الفقر هو برنامج حكومي رائد يندرج في إطار الحماية الاجتماعية ويقدم منحاً نقدية في جميع مقاطعات البلد تستفيد منها 344 421 أسرة (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)⁽³⁾. ويُذكر أن 78 في المائة من المستفيدين من البرنامج هم مسجلون أيضاً في النظام الوطني للتأمين الصحي (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة) الرامي إلى ضمان الوصول إلى الصحة⁽⁴⁾.

البرنامج الوطني لريادة الأعمال والابتكار

17- أطلقت الحكومة أيضاً برنامجاً وطنياً لريادة الأعمال والابتكار لتوفير دعم وطني متكامل للشركات الناشئة والشركات الصغيرة (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة).

18- ورصدت كل منطقة محلية وبلدية وحضرية 3 في المائة من موارد الصندوق المشترك لصرفها للأشخاص ذوي الإعاقة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة).

19- وسنت حكومة غانا في عام 2020 قانون الوكالة الغانية المعنية بمشاريع الأعمال لعام 2020 (القانون 1043) من أجل جملة أمور منها تيسير حصول المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الموارد المالية وغير المالية، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية والخدمات المهنية، فضلاً عن الآلات والمعدات ومدخلات المواد الخام من مصادر محلية ودولية.

20- وينص القانون 1043 أيضاً على إنشاء صندوق للمشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير تمويل يصب في جملة أمور منها سد الثغرات التمويلية للمشاريع الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، لا سيما في المناطق الريفية (الهدفان 1 و8 من أهداف التنمية المستدامة). وتشمل التحديات في هذا الصدد عدم كفاية التمويل.

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽⁵⁾

21- شرعت غانا في إجراء تقييم أساسي وطني بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. واستند المشرفون على التقييم إلى أبحاث أولية وثانوية، بما في ذلك مقابلات شملت حوالي ستين من أصحاب المصلحة في مجال الأعمال وحقوق الإنسان. وقد أتاح ذلك، إضافة إلى اجتماع أصحاب المصلحة الذي عقد في آب/أغسطس 2022، زيادة وعي كل من الجهات الفاعلة في القطاعين الحكومي والخاص بالحاجة إلى وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وكلفت لجنة توجيهية مؤلفة من أصحاب مصلحة متعددين بوضع خطة عمل وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتضم اللجنة ممثلاً عن مكتب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد.

22- ومن المتوقع أن تتيح خطة العمل الوطنية إطاراً حكومياً لسن تشريعات تعالج في جملة أمور مسألة الترخيص والأعمال التجارية الاستخراجية وتطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. (الأهداف 5 و8 و10 من أهداف التنمية المستدامة).

دال- الحكم الرشيد - جهود مكافحة الفساد (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)⁽⁶⁾

مكتب المدعي الخاص

23- أنشئ مكتب المدعي الخاص رسمياً بوصفه وكالة متخصصة تابعة لمكتب المدعي العام من أجل التحقيق في قضايا الفساد والرشوة والقضايا الجنائية ذات الصلة ومقاضاة مرتكبيها. وسُنت لوائح تنظيمية تحدد إجراءات الملاحقة القضائية لمرتكبي هذه الجرائم.

حماية الشهود

24- في عام 2018، صدر قانون حماية الشهود لعام 2018 (القانون 975) الذي يكفل حماية الأشخاص الذين يساعدون وكالات إنفاذ القانون من خلال الكشف عن معلومات عن أعمال مُجرّمة وبالتالي يواجهون خطراً جسيماً في سياق هذا الفضح. وأنشئت في آب/أغسطس 2022 لجنة تقنية لصياغة إجراءات تشغيلية موحدة لحماية المبلغين عن المخالفات في غانا.

الحق في المعلومات

25- في عام 2020، وتمتاشياً مع دستور عام 1992، دخل قانون الحق في المعلومات لعام 2019 (القانون 989) حيز النفاذ لإتاحة الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات العامة وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة لدى الموظفين العموميين، وذلك رهناً بالقيود المنصوص عليها في الدستور. ويجري حالياً العمل على مشروع صك تشريعي لتنفيذ القانون. ومع ذلك، يُعمل بالقانون في الوقت الراهن، وهو ما تجسد في تقديم نحو 157 طلباً ووفق على 130 طلباً منها. وتعمل اللجنة على مقاضاة رؤساء المؤسسات العامة الذين لا يقدمون المعلومات المطلوبة بموجب القانون.

قانون الشركات

26- سُن قانون الشركات لعام 2019 (القانون 992) من أجل تعديل القانون الساري المتعلق بالشركات وتوحيده وتنقيحه. ويدخل القانون 992 أيضاً مفاهيم جديدة في القانون الغاني، مثل شفافية الملكية الفعلية كأداة لمكافحة الفساد والكشف عن تضارب المصالح غير الملائم. ويسهل ذلك نشاط الأعمال التجارية في غانا كما يحسن معايير حوكمة الشركات في البلد.

قانون الجرائم الجنائية (المعدل)

27- في عام 2020، صدر قانون الجرائم الجنائية (المعدل) لعام 2020 (القانون 1034) الذي يصنف الفساد والجرائم المتصلة بالفساد ضمن فئة الجنايات وينص على عقوبات أكثر صرامة في هذا الصدد.

مشروع قانون سلوك الموظفين العموميين

28- يرمي مشروع قانون سلوك الموظفين العموميين إلى تحديد السلوك الذي يشكّل فساداً من جانب موظف عمومي تحديداً واضحاً وحظره. وينفذ مشروع القانون الفصل 24 من الدستور، الذي ينص على قواعد سلوك للموظفين العموميين، ويضفي المشروع الطابع المحلي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

29- ولم يُعتمد مشروع القانون بسبب حل البرلمان السابع. وأعيد تقديمه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.

هاء - التصديق على المعاهدات/الاتفاقيات/البروتوكولات الدولية والانضمام إليها

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

30- ثمة أمر دستوري بشأن عقوبة الإعدام يرد في حكم راسخ من دستور غانا لعام 1992. وليتسنى إلغاء عقوبة الإعدام، يلزم تعديل دستور عام 1992 وكذلك، بصفة خاصة، قانون الجرائم الجنائية وغيرها من الجرائم لعام 1960 (القانون 29)⁽⁷⁾. وقد شرع البرلمان في اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب مشروع قانون قدمه عضو مستقل بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

الآلية الوقائية الوطنية

31- يجري حالياً تعديل قانون لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية للسماح لها بتحمل المسؤولية التي أنيطت بها بصفتها الآلية الوقائية الوطنية في غانا.

رابعاً- الحقوق المدنية والسياسية⁽⁸⁾

الحق في الحياة والحرية والأمن

32- لم يُبت بعد في مسألة التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وفي انتظار ذلك، تواصل غانا ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام ضد أي شخص في البلد. وعلى وجه الخصوص، لم يُعدم في غانا أي شخص يعاني من إعاقت عقلية أو ذهنية، أو أشخاص نقل أعمارهم عن 18 سنة وقت ارتكاب الجريمة، أو نساء حوامل.

الحقوق المتعلقة بالاسم والهوية والجنسية⁽⁹⁾

33- تُسرّع في الاعتماد على تطبيق زوم لقيود الولادات والوفيات ضمن سجل المواليد والمتوفين. وفي نهاية عام 2021، بلغت نسبة تسجيل المواليد 70 في المائة. ويُعتمد في هذا السياق على نظام m-Birth، وهو عبارة عن برمجية تسجيل يمكن استخدامها بوجود اتصال بشبكة الإنترنت أو بدون اتصال بالشبكة، وهو متاح الآن في جميع المناطق الست عشرة في غانا.

34- ويبدل الققيمون على السجل، من خلال مشروع تسجيل السكان، كل الجهود للوصول إلى المناطق الريفية ودور الأيتام من أجل تسجيل المواليد الجدد وأي شخص غير مسجل.

35- وعلى الرغم من أن نظامي الصحة وتسجيل المواليد غير قابلين للتشغيل البيئي، يجري تقاسم المعلومات بين دائرة الصحة في غانا والسجل فيما يتصل بالمواليد الجدد والإحصاءات الأخرى.

36- وينص قانون المواليد والوفيات لعام 2020 (القانون 1027) الذي سُن مؤخراً على استحداث عملية إخطار للسجل بالولادات لتيسير تسجيل المواليد في الوقت الحقيقي. وبمجرد إنشاء نظام الإخطار، ستضيق الفجوة بين نسبة التحصين ونسب التسجيل.

37- وفيما يتعلق باللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، ينفذ موظفو السجل زيارات إلى المخيمات أسبوعياً لتسجيل المواليد الجدد.

38- وتوجد حالياً سياسة تسجيل مجانية للأطفال الذين نقل أعمارهم عن سنة واحدة.

إقامة العدل، بما يشمل مسألة الإفلات من العقاب وسيادة القانون - تنفيذ جزئي (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)⁽¹⁰⁾

39- ينص قانون المساعدة القانونية المتبادلة (القانون 807) على اعتبار المحكمة الجنائية الدولية كياناً أجنبياً لأغراض الحصول على المساعدة في المسائل الجنائية بموجب اتفاق بين غانا والمحكمة.

40- ويعكف مكتب المدعي العام على إعداد مشروع قانون متعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لإنفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة وإدراج النظام الأساسي كجزء من قوانين غانا. ويهدف مشروع القانون إلى تمكين المحاكم في غانا من النظر في الجرائم المعترف بها بموجب نظام روما الأساسي، وإلى استحداث إطار قانوني يتيح للمحكمة الجنائية الدولية النظر في القضايا في الظروف التي لا تستطيع فيها المحاكم الغانية الاضطلاع بذلك.

41- ويُشار أيضاً إلى أن جميع ضباط الشرطة تلقوا تدريباً الهدف منه منع تورطهم في أعمال تعذيب عند إجراء الاعتقالات والتحقيقات والاستجوابات. ويُحقّق بدقة في أي عمل من أعمال الاستخدام المفرط للقوة من جانب أي فرد أو ضابط من الشرطة وتُتخذ إجراءات تأديبية داخلية على النحو الواجب. وقد يُعزى تصور وجود إفلات للجناة من العقاب إلى ضعف التواصل الإعلامي للشرطة مع المجتمع المحلي فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية المتخذة أو الجزاءات المفروضة على ضباط الشرطة المتمردين. وتقوم إدارة الشرطة حالياً بتصحيح الوضع عن طريق تقاسم المعلومات ذات الصلة باستمرار مع الجمهور.

42- وعُدّل قانون الجرائم الجنائية ليشمل الإبادة الجماعية.

43- واعتمد قانون الجرائم الجنائية (المعدل) (المتعلق بالإجراءات) وغيرها من الجرائم لعام 2022 (القانون 1079) لإتاحة إمكانية التفاوض بشأن تخفيف العقوبة في بعض الجرائم من أجل تقليل عبء القضايا في المحاكم، وتخفيف الازدحام في السجون، والمساعدة في الإصلاح.

إغلاق مخيمات "المتهمات بالشعوذة" وإعادة إدماج النساء الموجودات في هذه المخيمات

44- جرى تحديد سبعة من مخيمات "المتهمات بالشعوذة" في المنطقتين الشمالية والشمالية الشرقية من غانا. وتتواصل الجهود لإغلاق هذه المخيمات (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة). ولا يزال التحدي يتمثل في بطء العملية والنهوض بالمخيمات لجعلها صالحة للعيش. وفي انتظار ذلك، شرعت وزارة الشؤون الجنسانية في غانا في تنفيذ برامج للتوعية وحملات لهذا الغرض وفي تقديم الدعم وإنجاز تدخلات إغاثية على صعيد المخيمات والمجتمعات المحلية. وشرع في تنفيذ برنامج طارئ لتسجيل الأسر المعيشية القاطنة في هذه المخيمات، فضلاً عن إدماجها في النظام الوطني للتأمين الصحي.

تعديل التشريعات الوطنية للسماح للمواطنين الغانيين المقيمين في الخارج بالتصويت

45- لم ينفذ بعد القانون المعدل المتعلق بتمثيل الشعب لعام 2006 (القانون 699). وقد قُدم صك دستوري في هذا الصدد إلى البرلمان.

إدماج عنصر حقوق الإنسان في بروتوكولات الإجراءات الخاصة بقوات الأمن⁽¹¹⁾

46- تطبق دائرة الشرطة ودائرة السجون ضوابط قانونية لتنظيم سير الإجراءات التأديبية ومراعاة اعتبارات حقوق الإنسان. وتتمثل هذه الضوابط في اللائحة التنظيمية لدائرة الشرطة لعام 2012 (C.I 76) واللائحة التأديبية لدائرة السجون (C.I 93).

الحريات الأساسية والمشاركة في الحياة العامة والسياسية⁽¹²⁾

الاقتصاص الأهلي

47- صدر في عام 2019 القانون المتعلق بالاقتصاص الأهلي والجرائم ذات الصلة لعام 2019 (القانون 999) لحل جماعات الاقتصاص الأهلية التابعة للأحزاب السياسية، وحظر أعمال الاقتصاص واستخدام حراس الأراضي، من بين أمور أخرى.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية

48- يتزايد عدد النساء تدريجياً في مستويات صنع القرار. ولا يوجد قانون يحد من مشاركة المرأة في العملية السياسية. وترشّحت ثلاث نساء للرئاسة خلال انتخابات 2020. وطرأت زيادة طفيفة في عدد عضوات البرلمان، إذ بلغ عددهن 40 نائبة في البرلمان الثامن الذي افتُتحت أعماله في كانون الثاني/يناير 2021. ومن بين 56 سفيراً لغانا منتشرين في الخارج، هناك 24 امرأة.

حظر جميع أشكال الرق - نُفذ جزئياً

49- تعمل الأمانة المعنية بمسألة الاتجار بالبشر التابعة لوزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية بنشاط من أجل تضيق الخناق على جميع أشكال الرق التي تتجلى بوجه خاص في الاتجار بالبشر. ولتحقيق هذا الهدف، تُنظم حملات إعلامية على الصعيد المجتمعي ومناقشات في وسائط الإعلام ومشاورات مع الزعماء التقليديين الرئيسيين وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

50- وعُززت أيضاً التشريعات والمؤسسات ذات الصلة في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، أُخذت خطوات لتحسين القدرة على جمع بيانات موثوقة بشأن عدد الأطفال الذي يقعون ضحايا للاتجار في البلد. وتوجد حالياً إجراءات وعمليات مختلفة تساعد الأمانة المعنية بمسألة الاتجار بالبشر والوكالات ذات الصلة على التعامل بصورة استباقية مع حالات الاتجار بالأطفال. وتشمل المبادرات المتخذة ما يلي:

(أ) خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والقضاء عليه. وهي خطة جرى تعميمها؛
 (ب) إنشاء وحدات ومكاتب تنسيق في مختلف وكالات إنفاذ القانون ومكتب المدعي العام لمعالجة قضايا الاتجار بالبشر؛

(ج) تشغيل مركز لإيواء البالغين في 1 شباط/فبراير 2019. وتُقدم إلى الضحايا رعاية ودعم شاملان تراعى فيهما معالجة الصدمات النفسية؛

(د) صرف مبلغ 1 000 000 سيدي غاني إلى وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية خُصص لصندوق الاتجار بالبشر، وذلك من أجل حماية الضحايا وتنفيذ خطة العمل الوطنية؛

(هـ) عقد اجتماعات متواترة للمجلس المعني بمعالجة مسألة الاتجار بالبشر منذ عام 2017 وللفريق العامل التقني المعني باتفاق حماية الطفل، وذلك من أجل تعزيز آليات حماية الطفل في سياق مكافحة الاتجار بالأطفال؛

(و) تنفيذ برنامج تدريبي متخصص بشأن الاتجار بالأطفال وهجرتهم واستغلالهم يُخصص لموظفي مرافق الإيواء والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والقضاة والمحامين وأصحاب المصلحة من أجل بناء قدرتهم على مكافحة الاتجار بالأطفال؛

(ز) اعتماد خطة العمل الوطنية للقضاء على الاتجار بالبشر للفترة 2022-2026 وبدء العمل بها وتعميمها على نطاق واسع. وتستند الخطة إلى نهج لمكافحة الاتجار بالبشر والأطفال يقوم على أربعة أركان (الوقاية والحماية والملاحقة القضائية والشراكة)؛

(ح) تشمل التحديات في هذا الصدد الافتقار إلى التمويل الكافي.

ظروف الاحتجاز⁽¹³⁾

تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الظروف السائدة في السجون - الصحة والمرافق الصحية

51- تُنفذ بروتوكولات السلامة المتعلقة بكوفيد-19 تنفيذاً محكماً في جميع المؤسسات السجنية، وفق ما حددته حكومة غانا من خلال وزارة الصحة، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى منع انتشار الجائحة في السجون. ويُعزل جميع السجناء الذي يدخلون السجن حديثاً ويخضعون للمراقبة لعدة أيام قبل نقلهم إلى العنابر والزنازانات الرئيسية. ويُزود السجناء أيضاً بالمواد الطبية وبلوازم الحماية الشخصية. وإضافة إلى ذلك، تنفذ في السجون تدابير اعتيادية تقوم على التطهير بالتبخير والتعقيم.

- 52- ويُشار إلى أن انخراط السجناء في النظام الوطني للتأمين الصحي مجاني. وفي عام 2018، تُعدت عملية للارتقاء ببعض المستوصفات إلى مستوى مراكز صحية ومستشفيات. وأدى تسجيل هذه المرافق وتحسينها إلى خفض كبير في إحالة الحالات إلى مرافق صحية خارجية.
- 53- وأصبحت دائرة السجناء الغانية الآن عضواً في الرابطة الغانية للمؤسسات شبه الصحية. واضطلعت الرابطة، في سياق ما تسديه من خدمات مفيدة للسجون، بتزويد المرافق السجناء بلوازم للوقاية الشخصية وأدوية مجانية وأطعم لاختبار كوفيد-19.
- 54- وتعكف دائرة السجناء في غانا حالياً على وضع سياسة صحية لتعزيز الرعاية الصحية في السجناء من أجل تحقيق هدف ضمان الصحة المثلى لكل من السجناء وموظفي المنشآت السجناء.
- 55- ومع ذلك، ثمة تحديات تشمل الافتقار إلى التمويل الكافي لهذه البرامج.

مراجعة الإطار القانوني التنظيمي

- 56- يجري حالياً استعراض قانون دائرة السجناء لعام 1972 (القانون 46)، الأمر الذي توج بصياغة مشروع قانون لدائرة السجناء. ويوصي مشروع القانون بتوسيع نطاق مهام الدائرة لتشمل أيضاً على نحو منفصل الجوانب المتعلقة بالرعاية الصحية والأنشطة الزراعية. وأنشأت الدائرة في هذا الصدد مؤخراً مديرية للرعاية الصحية ومديرية للأنشطة الزراعية بهدف الارتقاء بصحة السجناء وتعزيز الأنشطة الزراعية على نحو يصب في تحسين النظام الغذائي المتاح للسجناء. ويتناول مشروع القانون أيضاً تنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بالصحة العقلية والإعاقة وعمليات التفتيش في السجناء لتحسين أوضاع المرافق السجناء.
- 57- وبدعم من اليونيسيف، أجرت الحكومة استعراضاً واسع النطاق لقانون الطفل، وقانون قضاء الأحداث، والقوانين ذات الصلة. وأدخلت على هذه القوانين التعديلات المقترحة، في انتظار تقديمها إلى وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية إلى مجلس الوزراء.

الإصلاح والتأهيل والتعليم

- 58- تتاح للسجناء برامج إصلاح وإعادة تأهيل من خلال التدريب المهني، فضلاً عن الترشح لشواهد التعليم الرسمي وغير الرسمي، مثل امتحان شهادة التعليم الأساسي، وامتحان شهادة التعليم الثانوي لغرب أفريقيا، كما تتاح للنزلاء برامج للحصول على دبلومات ودرجات في مؤسسات التعليم العالي.

الأنظمة العلاجية⁽¹⁴⁾

- 59- تتاح للسجناء إمكانية الحصول على العلاج من الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، فضلاً عن العلاج النفسي، وذلك على أيدي مهنيين مختصين.

التدريب في مجال الزراعة

- 60- لا تزال الأنشطة الزراعية جانباً أساسياً تضطلع به دائرة السجناء. وقد انخرطت في هذه الأنشطة 20 منشأة سجناء خلال العام 2020. ونتيجة لذلك، تلقى نزلاء تلك المؤسسات تدريباً على إنتاج المحاصيل المدرة للدخل والمحاصيل الغذائية، وتربية الماشية، وتربية الدواجن.

التدريب المهني

- 61- تتيح دائرة السجناء، في سياق برامجها المتعلقة بإعادة التأهيل، التدريب المهني والتقني للسجناء في 44 سجناً على الصعيد الوطني.

الرعاية الخاصة للسجينات

62- تُحتجز السجينات في سجون منفصلة، في ظل أقصى درجات الأمان، ويخضعن لرعاية وإشراف موظفات سجون تلقين تدريباً في مجال التعامل مع الاحتياجات الجنسانية وحقوق الإنسان المكفولة للسجينات. وأنشئت وحدة للأم والطفل في أحد أكبر سجون الإناث في البلد. وتُبذل جهود لتكرار تجربة وحدات الأم والطفل في سجون النساء الستة المتبقية.

الاكتظاظ في السجون

63- يجري حالياً وضع لوائح على صعيد دائرة السجون بشأن الإفراج المشروط كجزء من عملية أوسع نطاقاً متعلقة بسن نظام للأحكام غير الاحتجازية وتحسين مجال التدابير الإصلاحية. وإضافة إلى ذلك، وُضع مشروع قانون الأحكام المتعلقة بالخدمة المجتمعية في محاولة لتخفيف الازدحام في السجون.

64- وأدخلت نسخة افتراضية من "برنامج العدالة للجميع" للاستماع إلى قضايا السجناء الذين تجاوزت مدة احتجازهم الأجل القانوني من أجل زيادة تخفيف الازدحام في السجون. وأدى ذلك إلى انخفاض عدد السجناء.

65- وتحسّن تيسير لجوء السجناء المودعين رهن الحبس الاحتياطي إلى العدالة بمساعدة موظفين تلقوا تدريباً كمساعدين قانونيين في وحدة المساندة القانونية التي يعمل بها موظفون وسجناء على السواء. ويقدم هؤلاء الموظفون خدمات الدعم إلى السجناء فيما يتعلق بإعداد الطعون وتقديمها.

66- وأُخذت أيضاً قرارات عفوية بشأن فئة مختارة من السجناء من أجل زيادة خفض أعداد نزلاء السجون.

67- ويجري حالياً إنشاء سجون جديدة.

خامساً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁵⁾

الحق في العمل - تدابير لإزالة الحواجز الهيكلية والتشريعية القائمة التي تعرقل مشاركة المرأة في سوق العمل

68- على الرغم من عدم وجود تشريع صريح، تبيّن السوابق القضائية القائمة وجود حماية لحق المرأة في العمل وعدم التعرّض للتمييز، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس والاعتبارات الجنسانية، ولحقها في تكوين أسرة⁽¹⁶⁾. وفي عام 2020، أقرت الحكومة لائحة تنظيمية خاصة بمجال العمل (العمال المنزليين) (2020 L.I. 2408) لتحسين ظروف عمل العمال المنزليين.

الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية

قانون المعادن والتعدين

69- لم يُجر البرلمان بعد مداواته بشأن القانون الجديد لقطاع التعدين والمعادن الذي يلغي القانون الحالي لعام 2006 (القانون 703).

70- ويتضمن القانون المقترح أحكاماً صارمة بشأن الإطار الذي ستعمل في إطاره شركات الإنتاج والتعقيب في غانا. وتشمل هذه الأحكام، في جملة أمور، أحكاماً بشأن الإجراءات الإيجابية اللازمة لإشراك المزيد من النساء في القطاع، وتغييرات في التزامات شركات التعدين تجاه الحكومة والمجتمعات المضيفة، واشتراط إلزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، وتغيير مدة ضمان الاستقرار المتفق عليها من 15 سنة إلى 5 سنوات من الحياة.

الحق في الصحة⁽¹⁷⁾

الصحة العقلية

71- أنشئ صندوق الصحة العقلية وفقاً لقانون الصحة العقلية لعام 2012 (القانون 846). واعتمد البرلمان اللوائح التنظيمية في عام 2019 من أجل تفعيل القانون. ويجري حالياً العمل على سن ضريبة تضامنية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالصحة العقلية.

72- وينص قانون الصحة العقلية على إنشاء لجان زائرة لضمان حماية حقوق الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية داخل المجتمع. وتتص قوانين خدمات الصحة العقلية على توفير مرافق لإعادة التأهيل يتوقع أن تعمل تحت إشراف صارم. وتتص القوانين أيضاً على نظام ترخيص صارم لضمان جودة الرعاية المقدمة للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية. وتتص كذلك على مبدأ الموافقة المستنيرة للمريض على بعض العلاجات والإجراءات، التي تشمل إجراءات قضائية في حالات العلاج القسري والقبول غير الطوعي.

73- وتمثل "مخيمات الصلاة"، بوصفها أماكن للعلاج التقليدي والديني، وسيلة تتيح التعاون من أجل تعزيز الصحة العقلية في غانا، بالنظر إلى أن العديد من الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية يستخدمون هذه المرافق للعلاج. وبالتالي، تهدف هيئة الصحة العقلية إلى تنظيم هذه المخيمات ومد مرافقها بالأدوية وغيرها من المواد اللازمة للرعاية. وثمة أيضاً نظم تتيح الإحالة إلى المرافق الأوثونكسية لمزيد من العلاج والتدبير.

74- ويعتبر أي شكل من أشكال المعاملة اللاإنسانية للأشخاص المصابين باضطرابات عقلية جريمة يعاقب عليها بغرامة أو بالسجن. ويجري حالياً تدريب المشاركين في علاج الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية. ويعدّ الترخيص لجميع المرافق الصحية التي تقدم أشكالاً مختلفة من خدمات الصحة العقلية تدبيراً آخر يتعين على وزارة الصحة العامة اتخاذه لضمان القضاء على جميع أشكال العلاجات اللاإنسانية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية. وتُنظّم ندوات كجزء من التطوير المهني المستمر لأخصائيي الصحة العقلية.

75- وتشجع وزارة الصحة النفسية، على أساس منتظم، أخصائيي الصحة العقلية على تنظيم حملات للتوعية بالصحة العقلية في الكنائس، والمساجد، والمدارس، ومحطات الشاحنات، والمجالس المجتمعية، وأقسام المرضى الخارجيين في المستشفيات، بالاعتماد على مواد إعلامية وتواصلية وتثقيفية داعمة مقدمة من هيئة الصحة العقلية. ويُطلب من إدارات الصحة العقلية في مختلف المستشفيات والعيادات أن تعدّ بانتظام وتقدم تقارير عن حملات التوعية المجتمعية إلى السلطات المختصة لنقلها بعد ذلك إلى المقر الإقليمي والوطني.

حظر العلاجات غير التوافقية، مثل الأدوية القسرية والعزل⁽¹⁸⁾

76- كقاعدة عامة، يتوقع من جميع الأشخاص أن يتلقوا طوعاً خدمات الرعاية الصحية. وينص الباب السادس من قانون الصحة العامة لعام 2012 (القانون 851) على ميثاق المريض، الذي يضمن احترام المريض كفرد له كلمة الاختيار في خطط الرعاية الصحية.

77- وعلى وجه التحديد، وبموجب قانون الصحة العقلية، يحق للمريض أن يطلب الخروج من المستشفى. وللمريض أيضاً الحرية في رفض العلاج. ومع ذلك، يجب التعبير عن هذه الحريات بما يتماشى مع الإجراءات القانونية الواجبة وضرورة التوثيق. وفي الحالات المنطوية على ضرورة تقديم علاج قسري أو إدخال قسري إلى المستشفى، تتص القوانين على نهج موحدة تشمل إجراءات أمام المحاكم.

78- وبموجب قوانين الصحة العقلية، يتوقع من رئيس مرفق طبي أن يبلغ محكمة معنية بقضايا الصحة العقلية بحالات المرضى الذين أودعوا طوعاً لفترات طويلة في المستشفى، وذلك عملاً بقانون الصحة العقلية. بيد أن غانا لم تنشئ بعد هذه المحكمة ويرجع ذلك أساساً إلى تحديات مرتبطة بالتمويل.

الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك في المجتمعات المحلية⁽¹⁹⁾

79- تلتزم حكومة غانا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي من الدول الموقعة على جدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وخطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع، وإعلان أستانا بشأن الرعاية الصحية الأولية (2018)، واتفاق الرعاية الصحية الشاملة لعام 2030. وتعرّف غانا الرعاية الصحية الشاملة وفق ما يلي: "يتمتع جميع الناس في غانا بإمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى خدمات صحية عالية الجودة بصرف النظر عن القدرة على الدفع في مكان تلقي الخدمة". ويتمثل هدف الرعاية الصحية الشاملة في زيادة فرص الوصول إلى خدمات صحية أساسية وجيدة وخدمات مكفولة لجميع السكان بحلول عام 2030.

80- وبذلت حكومة غانا جهوداً حثيثة لمعالجة أوجه عدم المساواة الصحية وتحسين النتائج المتعلقة بالصحة الإنجابية للأم وصحة المواليد الجدد والطفل والمراهق وسلامة التغذية (صحة الأم والطفل والمراهق وسلامة التغذية). ولهذا الغرض، أقرت طائفة واسعة من السياسات تصب في تحسين صحة النساء والرجال والفتيات والفتيان. وتشمل هذه السياسات سياسة رعاية حديثي الولادة (2019-2023)، التي تهدف إلى إتاحة التوجيه في مجال خدمات الصحية المتعلقة بحديثي الولادة والأطفال في غانا، وسياسة واستراتيجية خدمات صحة المراهقين (2016-2020). وإضافة إلى ذلك، لدى الدوائر المعنية بالصحة في غانا خطة استراتيجية لصحة الأم والطفل والمراهق والتغذية لعام 2020. وتتماشى هذه السياسات والاستراتيجيات مجتمعة مع غايات أهداف التنمية المستدامة الرئيسية والمترابطة المصممة لتعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية والحد من أوجه عدم المساواة الصحية⁽²⁰⁾.

81- وتواصل غانا توسيع نطاق الاستفادة من التغطية الصحية ونطاق الاستحقاقات المتاحة للمواطنين. وأفادت نتائج تعداد غانا لعام 2021 أن 68,6 في المائة من السكان مشمولون إما بالنظام الوطني للتأمين الصحي أو بنظام خاص للتأمين الصحي. ويتمثل دور النظام الوطني للتأمين الصحي في توفير حماية لجميع المقيمين في غانا تقيهم المخاطر المالية المتكبدة بسبب تكلفة الحصول على رعاية صحية جيدة. وفي نهاية عام 2021، كان لدى الهيئة الوطنية للتأمين الصحي 16 759 158 مشتركاً نشطاً يتوزعون على النحو التالي: الأطفال دون سن 18 عاماً - 6 967 561 مشتركاً؛ الكبار العاملون في القطاع غير الرسمي - 6 105 644 مشتركاً؛ المعوزون (بمن فيهم الأشخاص المشمولون ببرامج التمكين من سبل الكسب لمواجهة الفقر والأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية - 1 546 062 مشتركاً؛ النساء الحوامل - 738 414 مشتركة؛ المسنون - 695 339 مشتركاً؛ مساهمو صندوق الضمان الاجتماعي والتأمين الوطني 609 936 مشتركاً؛ المتقاعدون 96 203 مشتركاً.

82- وإلى جانب ذلك، هناك حاجة إلى إتاحة رصد مستمر، وإشراف داعم، وإرشاد عملي لمقدمي الخدمات الصحية. وتنتظر غانا في إعطاء الأولوية للنظم القائمة على تعزيز الانخراط المجتمعي من أجل تحسين مشاركة الفئات المجتمعية في تقديم الخدمات الصحية والتغذية وخضوع النظام الصحي لمساءلة المجتمع.

83- وشرعت الحكومة أيضاً في سياسة وطنية تعرف باسم جدول الأعمال 111 تسعى من خلالها إلى بناء عدة مستشفيات في جميع أنحاء البلد لتحسين إمكانية الوصول الجغرافي إلى خدمات الرعاية الصحية. وستكثّل هذه السياسة العامة الجديدة السياسة القائمة المنفذة فيما يتعلق بمجمعات خدمات التخطيط الصحي المجتمعي، التي تم بموجبها بناء العديد من المرافق الصحية في المجتمعات الريفية والمحرومة والمجمعات التي يصعب الوصول إليها في البلد. وأدت هذه التدخلات إلى تحسن كبير في الوصول إلى مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية في غانا. ويجري اتخاذ خطوات لجعل حزمة الرعاية الصحية الشاملة متاحة في جميع أنحاء البلد بحلول عام 2030 من أجل تحسين جودة الرعاية.

ومن المتوقع أن تشمل الحزمة مجموعة من الخدمات الصحية التي تلبّي الاحتياجات والتطلعات الصحية لكل غاني بصرف النظر عن سنه وجنسه ووضعه الاجتماعي. ويشمل ذلك أيضاً الاعتراف بالاحتياجات الصحية المختلفة لجميع الأشخاص في مختلف المراحل، وكفالة إمكانية الوصول إلى الخدمات العلاجية والوقائية من أجل إتاحة علاج الأمراض الشائعة.

84- وتتيح سياسة الحكومة المبكرة المتعلقة بالإيصال الجوي للوازم الصحية الطارئة والدم بواسطة المُسَيَّرَات، من خلال خدمات شركة فلاي زيبلاين غانا المحدودة، تحسين فرص الحصول على الإمدادات الطبية الأساسية والدم المنفذ للحياة واللقاحات في المستشفيات والمرافق الصحية في المناطق النائية، بما في ذلك مجموعات خدمات التخطيط الصحي المجتمعي والمناطق المرتبطة بها.

85- ومن أجل دعم المجتمعات النائية غير الموصولة بشبكة الكهرباء، استحدثت دائرة الصحة في غانا عيادات متنقلة تشمل على مجموعات كاملة من المعدات السريرية المكهربة.

86- وحصلت الحكومة أيضاً على أكثر من 307 سيارات إسعاف حديثة مزودة بمعدات إنقاذ وأجهزة تتبع، حُصِّصت لجميع المقاطعات البالغ عددها 260 مقاطعة في غانا، لتعزيز فرص الوصول إلى الرعاية الصحية في حالات الطوارئ.

87- وعلاوة على ذلك، تم على مرّ السنين تعيين وتدريب فنيين في مجال الطوارئ الطبية وتلقيهم مهارات عالية لتعزيز خدمات الطوارئ وخدمات ما قبل الإدخال إلى المستشفى في جميع أنحاء البلد. وأقرّ البرلمان مؤخراً قانون الخدمة الوطنية للإسعاف لعام 2020 (القانون 1041) من أجل إنشاء الدائرة الوطنية للإسعاف باعتبارها وكالة مسؤولة عن خدمات الطوارئ وخدمات ما قبل الإدخال إلى المستشفى. وعلاوة على ذلك، أقرّ البرلمان قانون الخدمات الوطنية المتعلقة بالدم لعام 2020 (القانون 1042) من أجل إنشاء الدائرة الوطنية لخدمات الدم باعتبارها وكالة مسؤولة عن ضمان توفير الدم ومنتجات الدم العالية الجودة والمأمونة في جميع المستشفيات ومناطق البلد.

تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز⁽²¹⁾

88- نجحت اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية في غانا، من خلال عملية تشاورية متعددة القطاعات، في وضع خطة استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة الإيدز (الفترة 2021-2025) من أجل المساعدة في توجيه المكافحة المستمرة لجائحة الإيدز، وتحقيق أهداف مكافحة الوباء وغايات المسار السريع (95-95-95) بحلول عام 2025. وتدعم الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2021-2025 إنجازات أهداف السياسة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (2016).

89- وحددت الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2021-2025 المجالات الجديدة التالية باعتبارها مجالات حاسمة الأهمية للاستجابة الوطنية في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية: '1' توفير الوقاية المركبة من فيروس نقص المناعة البشرية للمراهقات والشابات وشركائهن؛ '2' توفير الوقاية السابقة واللاحقة من فيروس نقص المناعة البشرية للفئات الرئيسية والأشخاص المعرضين لفيروس نقص المناعة؛ '3' الاختبار الذاتي لفيروس نقص المناعة البشرية: إتاحة هذه الخدمة بصفة خاصة للفئات الرئيسية وللراهقات والشابات بمشاركة القطاع الخاص؛ '4' إدماج الخدمات الصحية الأخرى: إخراج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية من دائرة الكتمان لتحسين التغطية الصحية الشاملة.

90- وفيما يتعلق بترتيبات التنفيذ، اعتمدت الاستجابة الوطنية نهجاً متعدد القطاعات يشمل وزارات القطاع العام وإدارته ووكالاته، والكيانات الخاصة الربحية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية. وتتولى تنسيق الاستجابة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي أمانة اللجنة المعنية بالإيدز في غانا، ووحدة الدعم التقني، ومناطق المقاطعات على التوالي.

91- وفي إطار الجهود الرامية إلى ضمان عدم تخلف أحد عن ركب التصدي الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية، اتخذت الإجراءات الرئيسية التالية:

(أ) وضع وتنفيذ خطة استراتيجية للاستجابة الشاملة في الفترة 2020-2024 من أجل إزالة الحواجز المرتبطة بحقوق الإنسان التي تحول دون وصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والسل في غانا إلى ما يلزم من خدمات. وتهدف الخطة أيضاً إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة وخدمات الدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل من خلال استراتيجيات التنفيذ العملية؛

(ب) تشكيل لجنة توجيهية لحقوق الإنسان لممارسة دور إشرافي ولتنسيق تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية والسل للفترة 2020-2024 وغيرها من قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة.

92- وأجريت في عام 2019 دراسة استقصائية متكاملة للمراقبة البيولوجية والسلوكية شملت المشتغلات بالجنس والرجال المثليين. وبيّنت الدراسة وجود نسبة انتشار للمرض بنسبة 4,3 في المائة في عينة بلغ تعدادها 60 000 في جميع أنحاء البلاد. وبالمثل، بيّنت دراسة ثانية شملت الرجال أجريت في عام 2018 أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بلغ نسبة 18,3 في المائة ضمن عينة بلغت 54 000 شخص. وأجريت دراسات استقصائية مماثلة في أوساط السجون تبين أنها أن نسبة الانتشار تبلغ 2,3 في المائة.

93- وأنشأ قانون اللجنة المعنية بالإيدز في غانا (القانون 938) صندوقاً لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لضمان إتاحة تمويل محلي مستدام للتصدي للمرض، وينص القانون أيضاً، بموجب أحكام عدم التمييز، على حماية حقوق الإنسان وسلامة الأشخاص المصابين والأشخاص المعرضين بشدة لخطر الإصابة.

94- وفي سياق الجهود الرامية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الفئات السكانية الرئيسية والضعيفة، وُضعت إجراءات تشغيلية موحدة لتوفير التوجيه اللازم لنشر مجموعة موحدة من الخدمات المقدمة من الشركاء المنفذين إلى جميع الفئات السكانية الرئيسية والضعيفة.

95- ولتلبية احتياجات جميع الأشخاص على نحو فعال، اعتمد نموذج الرعاية المتباينة الذي تُقدم من خلاله الخدمات السريرية وفق طيف متنوع من الخدمات الشاملة لجميع المستويات (المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي، ومستوى المقاطعات، ومستوى فروع المقاطعات، ومستوى جمعيات خدمات التخطيط الصحي المجتمعي).

الحق في التعليم⁽²²⁾

96- ينص دستور عام 1992 في المادة 25 منه على أنه لا يجوز حرمان أي فرد من الحق في التعليم بصرف النظر عن نوع الجنس أو السن أو الإعاقة أو إمكانية الوصول إلى التعليم وما إلى ذلك. وأصبح التعليم ما قبل العالي مجاناً ومتاحاً من خلال تنفيذ سياسة تقوم على مجانية التعليم الأساسي الشامل للجميع والإلزامي ومجانبة مدارس التعليم الثانوي، وكذلك على إتاحة مؤسسات للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وتقبل هذه المؤسسات الجميع دون تمييز. وفي غانا، لا يوجد أي توجه أو سياسة يتطلبان بصورة إجرائية استجواب شخص عن حياته الجنسية كشرط لممارسته حقه في التعليم. فالنشاط الجنسي ليس شرطاً مانعاً للحصول على التعليم في غانا.

97- ويفضل "حملة العودة إلى المدارس" التي تضطلع بها دائرة التعليم في غانا، يتاح للأطفال، بمن فيهم الفتيات الحوامل البالغات سن الالتحاق بالمدارس والأشخاص ذوو الإعاقة، تلقي تعليمهم في المدارس. وتتاح للمرأة فرصة للوصول إلى تعليم الكبار من خلال البرنامج الوطني لمحو الأمية الوظيفية الذي تديره وكالة التعليم التكميلي. وتدير الوكالة أيضاً برنامجاً مجاناً للتعليم الأساسي يسعى إلى إعادة إدماج الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في المساقات الدراسية الرئيسية.

98- وأنشئت شعبة التعليم الخاص التابعة لدائرة التعليم في غانا لضمان تكافؤ الفرص التعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين.

مكافحة العقاب البدني للأطفال في المدارس ومؤسسات رعاية الأطفال⁽²³⁾

99- تلتزم غانا بإصلاح قوانينها لحظر العقوبة البدنية في جميع الأماكن. وحظرت دائرة التعليم في غانا استخدام العقاب البدني في المدارس ونشرت مبادئ توجيهية لاستخدام مبدأ الانضباط الإيجابي. ومع ذلك، لا يزال يتعين تحقيق أهداف حظر العقاب البدني في المنزل وأماكن الرعاية البديلة والرعاية النهارية والمدارس وبعض المؤسسات العقابية.

آليات ضمان التعليم الشامل للجميع

مشروع غانا للمساءلة عن نتائج التعلم

100- أطلقت حكومة غانا مشروع غانا للمساءلة عن نتائج التعلم. ويغطي المشروع فترة خمس سنوات ويبلغ تمويله 218,7 مليون سيدي غاني موزعة على 10 000 مدرسة أساسية أقل أداء في جميع أنحاء البلد. والهدف من المشروع هو تحسين نوعية التعلم في مدارس التعليم الأساسي ذات الأداء المنخفض وتعزيز الإنصاف والمساءلة في قطاع التعليم. ويهدف المشروع أيضاً إلى دعم الخطط الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (الفترة 2018-2020)، وذلك بالتركيز على محاور رئيسية ذات أولوية، هي الجودة والوصول والإنصاف والاستدامة والوجاهة، من أجل تحقيق الوصول العادل إلى التعليم الأساسي الجيد لجميع الغانيين.

تعليم الأطفال ذوي الإعاقة

101- لا توجد في معظم المدارس العامة مرافق وهياكل مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويجد الأطفال ذوو الإعاقة صعوبة في الوصول إلى المباني العامة ووسائل النقل وغيرها من المرافق. ويشار إلى أن المرافق الترفيهية غير كافية، على الرغم من أن وضعها قد يكون مختلفاً في المدارس الخاصة. وإضافة إلى التمييز، تواجه هذه الفئة من الأطفال أيضاً الوصم. ويرمي قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 (القانون 715) إلى سد الفجوات القائمة بين عموم الناس والأشخاص ذوي الإعاقة.

102- وتُذلل جهود متزايدة لتعزيز التعليم الشامل للجميع؛ ويجري أيضاً وضع أحكام لدعم الأطفال الذين يعانون من أشكال حادة من الإعاقات والتخلف اللذين يعيقان وصولهم إلى المدارس.

تعليم الفتيات

103- توجد مجموعة متنوعة من الآليات لضمان وصول جميع الأطفال إلى التعليم ومشاركتهم فيه، لا سيما الفتيات. وتضطلع وحدة تعليم الفتيات، التي أنشئت لتيسير تعليم البنات والدعوة إليه، ببرامج منتظمة للتثقيف والتوعية من أجل تشجيع الأسر على إرسال أطفالها إلى المدارس. وتساعد بعض المنظمات غير الحكومية في هذا الجهد عن طريق تقديم منح صغيرة إلى الأسر من أجل تمكينها من إنشاء مشاريع مدرة للدخل.

104- وتكفل الحكومة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المانحة حصول المهنيين في مجال التعليم على التدريب الجنساني ومشاركتهم في التصدي للحوادث التي تحول دون التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي، لا سيما التعليم حتى المرحلة الإعدادية. وقُدِّم التدريب إلى المدرسين من أجل تلقينهم مهارات مهنية في معالجة القضايا الجنسانية. ووضعت الحكومة، بالشراكة مع اليونيسيف وغيرها من الشركاء المانحين، تدابير لتعزيز "المدارس الآمنة" وبيئة مراعية للمنظور الجنساني من خلال إتاحة الأدوات والموارد والتدريب لمعالجة قضايا الإدماج والعقاب البدني والعنف القائم على نوع الجنس المرتبط بالمدارس والمسائل المتعلقة بالنظافة الصحية أثناء الحيض.

105- وفي إطار برنامج التعليم الجامع والخاص، تطبق المدارس الأساسية حالياً في 48 مقاطعة في جميع المناطق مبدأ التعليم الجامع. ومنذ عام 2012، دعمت اليونيسف شعبة التعليم الخاص من أجل تنفيذ وتوسيع نطاق التعليم الجامع في 14 مقاطعة.

106- وفي عام 2017، كُنّفت الحكومة جهودها للوصول إلى الكثيرين في مجال الاحتياجات الخاصة المعقد للغاية، بما يشمل الأطفال المصابين بالتوحد، والأطفال الذين يحتاجون إلى أساليب تعلم مختلفة عن غالبية المتعلمين.

تدابير ضمان كفاية عدد المدرسين في المدارس

107- اتُخذت التدابير التالية لضمان وجود عدد كافٍ من المدرسين في النظام المدرسي:

- (أ) زيادة عدد المدرسين المقبولين والملتحقين بكليات التدريب. وسبق ذلك زيادة في عدد كليات التربية/كليات تدريب المدرسين من 38 كلية (في عام 2015) إلى 46 كلية (حالياً)؛
- (ب) زيادة برامج دعم المدرسين في المقاطعات؛
- (ج) اعتماد برنامج لتدريب المدرسين يقوم على مرحلتين من التكوين الداخلي ومرحلة تطبيقية؛
- (د) تفعيل حزم تحفيزية للمدرسين في المناطق المحرومة؛
- (هـ) خفض عدد المدرسين الذين يذهبون في إجازة دراسية واعتماد برامج التعلم عن بعد لإتاحة فرص بديلة للتطوير المهني والأكاديمي للمدرسين؛
- (و) فتح باب الالتحاق بدورات تدريب المدرسين لمرشحين من خارج كلية التربية؛
- (ز) العمل على سدّ النقص في موظفي مرحلة ما قبل التعليم العالي، عن طريق تعيينات حكومية لأعضاء في هيئة التدريس ولموظفين من غير المدرسين ونشرهم في المدارس في جميع أنحاء البلد؛
- (ح) تنظيم برامج للتدريب أثناء الخدمة بصورة منتظمة لتوطيد كفاءة المدرسين. وتُنَفَّذ برامج تدريبية مدرسية وجماعية في جميع الدوائر والمقاطعات.

التدريب المهني والتقني

108- يشكل التعليم المهني والتقني عنصراً رئيسياً في الجهود التي تبذلها حكومة غانا لضمان تقديم التعليم الجيد للشباب وإتاحته. ومن ثم، أنشأت الحكومة مؤسسات للتدريب المهني والتقني، بهدف توفير قاعدة من الموارد البشرية الماهرة التي يمكن التعويل عليها في الصناعة التحويلية وغيرها من القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد. وتوجد وحدات وسيطة لنقل التكنولوجيا في جميع المراكز الإقليمية تعمل في إطار مبادرة غانا الإقليمية المتعلقة بتقديم خدمات صناعية وتكنولوجية مناسبة تساهم في توفير التدريب المهني في مختلف المهن وتوفير دورات تكميلية للحرفيين.

109- وفيما يتعلق بالتسجيل، ارتفع العدد الإجمالي للمسجلين من 42 513 مسجلاً في العام الدراسي 2014-2015 إلى 76 770 مسجلاً في العام الدراسي 2018-2019، أي بزيادة قدرها 44,6 في المائة.

110- وتشمل تحديات التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني ما يلي:

- (أ) محدودية عدد المعاهد المهنية والتقنية؛
- (ب) نقص مرافق ومواد تدريب الطلاب؛
- (ج) عدم كفاية المدرسين التقنيين أو الميسرين؛

- (د) محدودية مؤسسات تدريب المدرسين التقنيين؛
- (هـ) صعوبة الارتقاء الوظيفي؛
- (و) التصور المجتمعي السلبي للتعليم المهني باعتباره حكراً على المنقطعين عن الدراسة والأطفال الذين يتسم مستواهم بضعف أكاديمي؛
- (ز) وجود تصور مؤداه أن التدريب المقدم إلى الطلاب في مؤسسات التدريب لا يتماشى مع مجموعة المهارات التي تحتاج إليها الصناعة.

التعليم العالي

111- ينص مشروع قانون التعليم ما قبل العالي على الطابع اللامركزي لإدارة خدمات التعليم المقدمة في المقاطعات وعلى إنشاء دائرة للتعليم التقني والمهني، توازي دائرة التعليم في غانا، لتكون مسؤولة عن تنفيذ التعليم التقني والمهني وسياسات تنمية المهارات. ويرمي مشروع القانون أيضاً إلى إنشاء مقر/مجلس لدائرة التعليم في غانا يتسم بالفعالية والمرونة، فضلاً عن الهيئات التنظيمية الثلاث التالية: المجلس الوطني للتدريس الذي يعنى بتسجيل المدرسين والترخيص لهم وتطوير مهاراتهم المهنية؛ ومجلس التفتيش الوطني الذي يعنى بوضع المعايير والمناهج الوطنية وتحسين إنفاذها؛ ومجلس التقييم وإعداد التقارير الذي يعنى بمراجعة المناهج واستعراض قضايا التقييم المتعلقة بمستوى التعليم ما قبل العالي.

المبادرات التعليمية الجديدة (السياسات ومشاريع القوانين والمشاريع وما إلى ذلك)

- 112- ترد فيما يلي السياسات الجديدة التي اعتمدت بين عامي 2015 و2019:
- (أ) مجانية مدارس التعليم الثانوي؛
- (ب) تنفيذ مشروع غانا للمساءلة عن نتائج التعلم؛
- (ج) إنشاء لجنة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني⁽²⁴⁾؛
- (د) إعداد مشروع قانون الصندوق الاستثماري للتعليم في غانا؛
- (هـ) اعتماد قانون وكالة التعليم التكميلي؛
- (و) إعداد مشروع قانون مجلس تطوير الكتاب في غانا.

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالتعليم، وإدماجها في السياسات الوطنية

113- تتضمن الخطة الاستراتيجية للتعليم في غانا (للفترة 2018-2030) أهدافاً للسياسات الفرعية التي حُدِّدت وفقاً لأهداف التنمية المستدامة 4-1، و4-2، و4-3، و4-4، و4-5، و4-6، و4-7، و4-7(أ) و(ب) و(ج). وتحدد الخطة الجدول الزمني لأهداف التنمية المستدامة المقررة للفترة 2015-2030 وتهدف تدخلات وزارة التربية والتعليم إلى تحقيق الغايات المندرجة تحت الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وكلفت الوزارة لجنة وطنية بمتابعة الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، تعمل تحت قيادة معهد التخطيط والإدارة التربوية وجامعة كيب كوست. وتتولى اللجنة الدائمة المكونة من خبراء من المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة مسؤولية رصد التقدم المحرز وتقديم المشورة إلى وزارة التعليم بشأن التدخلات السياسية الضرورية التي يتعين وضعها موضع التنفيذ بشأن المسائل المتعلقة بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وتعد اللجنة بانتظام تقارير عن التقدم المحرز بناء على طلب اليونيسكو واللجنة التوجيهية الدولية المعنية بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

تعزيز لجنة حقوق الإنسان والحريات الأساسية

114- أتيحت للجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية الفرصة لافتتاح نحو 67 مكتباً في المقاطعات وتعيين المزيد من الموظفين في جميع المناطق والمقاطعات. وحدثت أيضاً زيادة في مخصصات ميزانية اللجنة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها الدستورية بفعالية.

مواءمة نظام قضاء القاصرين مع اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير ذات الصلة⁽²⁵⁾

115- يتيح قانون قضاء الأحداث لعام 2003 (القانون 653) الأساس القانوني لإعمال نهج منفصل ومتميز للتعامل مع الأطفال المخالفين للقانون استناداً إلى نهج الرعاية الاجتماعية. وينص القانون صراحة على وجوب معالجة قضايا الأحداث بطريقة تختلف عن الطريقة التي تعالج بها قضايا البالغين. وتتص كذلك على أن مصالح الطفل الفضلى تكتسي أهمية قصوى. وتقع الولاية القضائية للتعامل مع الأطفال المخالفين للقانون على عاتق محاكم الأحداث المتخصصة، التي تكفل عرض القضايا على قاضي محكمة محلية وفردين آخرين، يجب أن يكون أحدهما موظفاً من موظفي الرعاية الاجتماعية. ويحدد القانون تدابير حماية إجرائية خاصة للأطفال ابتداء من وقت الاعتقال، مروراً بالمحاكمة، وإصدار الأحكام. وتُطبّق طائفة من الخيارات عند إصدار الأحكام الاحتجازية وغير الاحتجازية، كما أُخذت الترتيبات اللازمة لإنشاء مراكز إصلاحية متخصصة للصغار ومراكز إصلاحية لكبار السن من الأطفال. ويشجع قانون قضاء الأحداث أيضاً على تحويل الأطفال بعيداً عن نظام العدالة الجنائية الرسمي.

سادساً - حقوق فئات معينة من الأشخاص أو الجماعات

ألف - المرأة

التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

116- صاغت الحكومة مشروع قانون للإجراءات الإيجابية حصل على موافقة مجلس الوزراء في عام 2016. ومع ذلك، لم يعرض على البرلمان في ذلك العام. ونتيجة لتغيير الحكومة في عام 2017، كانت هناك حاجة إلى مراجعة مشروع القانون وإعادة تقديمه إلى مجلس الوزراء الحالي للنظر فيه والموافقة عليه.

117- وتتبلور باطراد الجهود الرامية إلى إصدار مشروع قانون الإجراءات الإيجابية، إلى جانب سلسلة من الأنشطة الرامية إلى استعراض مشروع القانون. وإجمالاً، شارك في العملية ما مجموعه 60 من المشرعين وأعضاء التكتلات النسائية في البرلمان والأحزاب السياسية، فضلاً عن أصحاب مصلحة رئيسيين آخرين. وفي الوقت الراهن، بلغ مشروع قانون الإجراءات الإيجابية مرحلة عرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه.

باء - العنف ضد النساء⁽²⁶⁾

الجهود المبذولة لمنع الممارسات التقليدية الضارة⁽²⁷⁾

118- تعكف وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية حالياً على وضع مبادئ توجيهية لإشراك السلطات التقليدية في التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والممارسات الثقافية الضارة، مثل الاسترقاق الشعائري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وعدم المساواة بين الجنسين في غانا. ويمكن للزعماء الدينيين والتقليديين أن يضطلعوا بأدوار شتى فيما يتعلق بالإبلاغ عن هذه الإشكالات.

119- وجرمت المادة 69 ألف من قانون الجرائم الجنائية وغيرها من الجرائم لعام 1960 (القانون 29) ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في غانا.

120- واستمرت برامج التوعية بالممارسات الثقافية الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغيره من الممارسات التمييزية ضد المرأة، من خلال الجهود التي تبذلها وزارة الشؤون الجنسانية وغيرها من مؤسسات الدولة، مثل وحدة دعم الضحايا والعنف العائلي التابعة لدائرة الشرطة، وإدارة الرعاية الاجتماعية، ودائرة الصحة في غانا.

121- ونظمت وزارة الشؤون الجنسانية حلقات عمل توعوية تناولت مسألة حمل المراهقات والصحة الإنجابية للمراهقات واستهدفت الشباب غير الملتحقين بالمدارس وأولئك الذين يعملون كعمال في مناطق أشانتي، وبرونغ أهاف، والمنطقة الغربية، ومنطقة أكرا الكبرى. وشارك 1200 شخص في حلقات العمل هذه.

122- وعقد اجتماعان رفيعاً المستوى في منطقة أكرا الكبرى مع زعماء تقليديين ودينيين من جميع أنحاء البلد لتوعيتهم بقضايا من قبيل الزواج المبكر، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والعنف المنزلي، والعنف القائم على نوع الجنس ومخاطره، بما في ذلك ناسور الولادة.

123- وأدت هذه الجهود إلى تعزيز الإبلاغ عن العنف القائم على نوع الجنس وما يتصل به من ممارسات ضارة. وتلقت لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية حوالي 89 إبلاغاً عن حالة زواج قسري مبكر للأطفال، تم التحقيق فيها على النحو الواجب.

124- وتضم وحدة دعم الضحايا والعنف العائلي التابعة لدائرة الشرطة، وفقاً لولاياتها بوصفها وحدة شرطة متخصصة، فروعاً في جميع أنحاء البلد تتيح تلقي الشكاوى المقدمة ضد مرتكبي الممارسات التقليدية الضارة والتحقيق معهم واعتقالهم ومحاكمتهم. وكثفت الوحدة أيضاً حملاتها التوعوية كتدبير وقائي ضد العنف القائم على نوع الجنس.

تعدد الزوجات

125- ممارسة تعدد الزوجات متجذرة بعمق في تقاليد غانا. وتعترف قوانين الزواج في غانا بتعدد الزوجات، وهو زواج عرفي بطبيعته. وهناك خيارات تتيح للأزواج الاختيار بين الزواج الأحادي أو الزواج المتعدد. ويحق للأزواج اتخاذ قرارات مستتيرة بشأن نوع الزواج الذي يرغبون فيه.

حماية الضحايا وإعادة تأهيلهم⁽²⁸⁾

126- قامت دائرة القضاء، بدعم من اليونيسيف، بتجديد 10 محاكم لجعلها ملائمة للبت في القضايا المتعلقة بالأطفال والعنف القائم على نوع الجنس. وتقع اثنتان من هذه المحاكم داخل المركز الجامع لوحدة دعم الضحايا والعنف العائلي التابعة لدائرة الشرطة. وللمحاكم قاعات منفصلة يمكن للناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أن يبلين فيها بشهادتهن دون أن يكن على اتصال بالجناة. وقد أثبتت هذه المحاكم فعاليتها في تحسين إمكانية لجوء النساء والأطفال إلى العدالة، ومنع الصدمات الثانوية.

127- وأنشئ المركز الجامع لوحدة دعم الضحايا والعنف العائلي التابعة لدائرة الشرطة من أجل توفير خدمات جيدة التنسيق وفعالة وكفؤة تضمن حماية ضحايا أي شكل من أشكال العنف وإعادة تأهيلهم، بما في ذلك العنف الناجم عن الممارسات التقليدية الضارة. والمبنى عبارة عن منشأة حديثة وملائمة لذوي الإعاقة، تضم أخصائيين في مجال علم النفس السريري ومحامين.

128- وأجرت دائرة القضاء، بدعم من اليونيسيف، بحثاً من أجل "تقييم قضايا الاعتداء الجنسي المعروضة على المحاكم المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس وغيرها من محاكم الدوائر في غانا". وكان الهدف من التقييم هو فهم أسباب تناقص عرض قضايا الاعتداء الجنسي على المحاكم واستخلاص توصيات تصب في تحسين إمكانية لجوء النساء والأطفال إلى العدالة. ولم يصدر التقرير بعد.

صندوق العنف العائلي

129- يؤدي صندوق العنف العائلي الذي أنشأته الحكومة دوراً أساسياً في دعم الناجيات من العنف العائلي. ويقدم الصندوق الدعم اللازم لإدارة ملاجئ الأطفال والنساء الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وهو يتيح أيضاً الوصول إلى القضاء للناجين الذين تعوزهم الوسيلة للجوء إلى العدالة، وإضافة إلى ذلك، يساعد الصندوق على تغطية التكاليف الطبية والقانونية. ومع ذلك، فقد مثلت المصروفات الفعلية لصندوق العنف العائلي نسبة تقل بـ 42 في المائة عن الميزانية المخصصة وهو أمر يحتاج إلى تحسين.

الجهود المبذولة لمكافحة التمييز ضد المرأة ووضع حد لجميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي⁽²⁹⁾

130- أطلقت وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية مركز أورانج للدعم وتطبيق بوامي موبيل في عام 2020 من أجل تيسير الاستجابة السريعة والإحالة إلى المؤسسات المناسبة بقصد الانتصاف. ويعول في هذا الصدد على فريق متعدد التخصصات من الخبراء لتقديم مجموعة من الخدمات إلى الضحايا والناجين. وتلقى مركز أورانج للدعم مكالمات بلغ مجموعها 20 953 مكالمة. وفي هذه المكالمات، أبلغ المتصلون عما مجموعه 536 حالة من حالات العنف العائلي وعولجت 236 حالة منها بنجاح.

جيم - الأطفال

تشريعات مكافحة الاتجار بالأشخاص⁽³⁰⁾

131- سُنَّ قانون الاتجار بالبشر لعام 2005 (القانون 694)، المعمول به حالياً، من أجل جملة أمور منها منع الاتجار بالبشر والحد منه والمعاقبة عليه، وإعادة تأهيل ضحايا الاتجار وإعادة إدماجهم. وينص القانون فيما يتصل بحالات الاتجار بالأطفال على عدم جواز استخدام موافقة الطفل أو أحد والديه أو الأوصياء عليه كحجة دفاع في الملاحقة القانونية.

الاتجار بالأطفال واختطافهم

132- اقترنت بعض الأنشطة القطاعية على مر السنين بآثار سلبية تمس بتمتع الطفل بحقوقه. فعلى سبيل المثال، يلاحظ في القطاع الزراعي وفي بعض مجتمعات الصيادين، كما هو الحال في بحيرة فولتا، أن الأطفال (بنينا وبنات على السواء) كثيراً ما يتعرضون للاتجار ولاعتلالات صحية في سياق تتعدم فيه فرص الالتحاق بالمدارس.

133- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت حكومة غانا نظمها لمكافحة الاتجار بالبشر. وتشمل هذه التدابير تعزيز التشريعات والمؤسسات. واتخذت أيضاً خطوات لتحسين القدرة على جمع بيانات موثوقة بشأن عدد الأطفال المتجر بهم في البلد. وتوجد حالياً إجراءات وعمليات مختلفة تساعد الأمانة المعنية بمسألة الاتجار بالبشر والوكالات ذات الصلة على التعامل بصورة استباقية مع حالات الاتجار بالأطفال. وفيما يلي بعض الإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة الاتجار بالبشر:

(أ) مراجعة وطباعة ونشر خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة. وتستخدم الخطة نهجاً يقوم على أربعة أركان لمكافحة الاتجار بالبشر، بما يشمل الاتجار بالأطفال؛

- (ب) إنشاء وحدات ومكاتب تنسيق ضمن مختلف وكالات إنفاذ القانون ومكتب المدعي العام لمعالجة قضايا الاتجار بالبشر؛
- (ج) تشغيل مركز لإيواء البالغين في 1 شباط/فبراير 2019، يتيح أيضاً استقبال الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 عاماً. وتقدّم إلى جميع الضحايا رعاية ودعم شاملان تراعى فيهما معالجة الصدمات النفسية؛
- (د) صرف مبلغ 1 000 000 سيدي غاني إلى وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية خُصص لصندوق الاتجار بالبشر، الذي يهدف إلى حماية الضحايا وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر؛
- (هـ) عقد اجتماعات متواترة للمجلس المعني بمعالجة مسألة الاتجار بالبشر منذ عام 2017 وللفريق العامل التقني المعني باتفاق حماية الطفل. ويهدف الفريق العامل إلى تعزيز آليات حماية الطفل في سياق مكافحة الاتجار بالأطفال؛
- (و) طباعة ونشر مواد إعلامية وتثقيفية وتواصلية. ويعول أيضاً على المشاركات الإعلامية والمؤتمرات الصحفية والترويج الإعلامي للبرامج من أجل تثقيف عامة الناس. وتسهم منصات التواصل الاجتماعي في نشر مواد حملات التوعية؛
- (ز) تنفيذ برنامج تدريبي متخصص بشأن الاتجار بالأطفال وهجرتهم واستغلالهم، يستهدف موظفي مراكز الإيواء والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والقضاة والمحامين وأصحاب المصلحة ويرمي إلى بناء قدرتهم على مكافحة الاتجار بالأطفال؛
- (ح) الاحتفال على مدى السنوات الأربع الماضية باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر/الأطفال بتنظيم أنشطة رئيسية؛
- (ط) توعية المجتمعات المحلية التي يتبين أنها تشكل مصدراً ووجهة لضحايا الاتجار بالأطفال بمخاطر الاتجار بالأطفال وأثره على الطفل. وتقع غالبية هذه المجتمعات على امتداد منطقة بحيرة فولتا.
- (ي) عقد مؤتمر لأصحاب المصلحة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وقانون الاتجار بالبشر لعام 2005، القانون 694. وشارك في المؤتمر جميع أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية المعنيون بالاتجار بالأطفال/البشر لاستعراض العمل المنجز ورسم مسار الإجراءات المقبلة؛
- (ك) استهداف قادة المجتمع المحلي والسلطات التقليدية من خلال مجالس مجتمعية وحلقات عمل موسعة بهدف تثقيفهم بقضايا الاتجار بالبشر؛
- (ل) تنظيم حوارات مجتمعية لتكثيف الدعوة وتحسين عمل الآلية الوقائية فيما يتصل بعمل الأطفال والاتجار بهم، وحماية الطفل، والتصدي للعنف الجنساني، والحماية الاجتماعية. وضمت الحوارات المجتمعية أطفال المدارس والمدرسين والصيادين وتجار الأسماك من المدن المجاورة لتوعيتهم بقضايا الاتجار بالأطفال؛
- (م) إنشاء برلمان للأطفال من جانب الإدارة المعنية بالطفولة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لإتاحة مناقشة دورية للقضايا المتعلقة بعمل الأطفال والاتجار بالأطفال وجميع أشكال حماية الطفل.

السياسات الرامية إلى إنهاء الممارسات التقليدية الضارة، لا سيما زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري⁽³¹⁾

134- أطلقت وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية حملة وطنية من أجل "إنهاء زواج الأطفال". وحتى الآن، عُقدت خمسة حوارات وطنية ضمت ما مجموعه 450 مشاركاً، بمن فيهم ممثلو منابر إعلامية، لتمكينهم من استخدام منصاتهم لطرح نقاشات بشأن قضايا زواج الأطفال.

135- وأنشئت صفحة في موقع فيسبوك، تحت شعار "غانا تنهي زواج الأطفال"، وحساب في منصة تويتر (@ChildMarriageGh)، لإشراك الجماهير باستمرار ومدها بالمعلومات الصحيحة عبر الوسم #GhanaEndsChildMarriage statement.

136- جرى إعداد وتوزيع 1 000 نسخة من وثيقة الإطار الاستراتيجي الوطني لإنهاء زواج الأطفال.

خطة العمل الوطنية بشأن عمل الأطفال، القائمة على الأخذ بالتدابير المتخذة في مجال التعدين وتطبيقها في قطاعات أخرى⁽³²⁾

137- يجري استعراض خطة العمل الوطنية بشأن عمل الأطفال لمراعاة أفضل الممارسات المتعلقة بالقضاء على عمل الأطفال. وإضافة إلى ذلك، تعكف غانا حالياً على وضع خطة عمل وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان من شأنها أن تتيح تعميم مراعاة ممارسات منع عمل الأطفال في جميع الأنشطة المتصلة بالأعمال التجارية في غانا.

تنفيذ الإطار القانوني المتعلق بإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم⁽³³⁾

الاستغلال الجنسي

138- يحمي القانون الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجرم القانون الجنائي (المعدل) لعام 1998 (القانون 554) طائفة من الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال، التي قد تشمل الاعتداء الخادش للحياء والعلاقة الجنسية غير الطبيعية بكل ضروبها وهتك العرض.

139- وعلى الرغم من عدم توافر الكثير من البيانات الإحصائية لتحديد الاستغلال الجنسي للأطفال، فإن التقارير والسجلات الإعلامية الصادرة عن وحدة دعم الضحايا والعنف العائلي التابعة لدائرة الشرطة تشير إلى أن الاستغلال الجنسي سائد في البلد. وتبين هذه التقارير أن الأطفال جزء من الاستغلال الجنسي التجاري. وهناك عموماً صعوبات في الإبلاغ عن حالات الاستغلال الجنسي بسبب الفهم التقليدي المرتبط بتحاشي تشوه صورة أسر الجناة والضحايا على السواء إذا علم أفراد المجتمع بوقوع حادث جنسي. ولتجنب العار والوصم، تفضل بعض الأسر عدم الإبلاغ عن الحالات التي تنطوي على عنف جنسي.

140- وتتمثل أسباب الاستغلال الجنسي للأطفال في غانا في الحرمان الاقتصادي، والأبوة والأمومة غير المسؤولة، وعدم وجود مراكز إيواء ملائمة لبعض أطفال الفئات الفقيرة، وضغط الأقران، والسعي إلى الاغتناء في سن مبكرة.

141- وتعمل الوكالات الحكومية وجماعات المجتمع المدني على تحديد الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي ومدهم بالمشورة والتدريب على مهارات الكسب وإعادة إدماجهم أو إعادة توطينهم، ومعظمهم من الأطفال المهاجرين إلى المدن الكبيرة، مثل أكرا، وتيما، وكوماسي، وكيب كوست، وتاكورادي.

142- واضطلعت المنظمات الحكومية وغير الحكومية بأدوار إيجابية في تثقيف الجمهور وتوعيته بمختلف أشكال الاعتداء الجنسي وما يجب فعله إذا ما سقط الطفل ضحية وذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية على السواء.

143- وكان لإنشاء وتعزيز الوكالات المختصة، مثل وحدة دعم الضحايا والعنف العائلي التابعة لدائرة الشرطة، ولجنة حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، والأمانة المعنية بالعنف العائلي، والأمانة المعنية بالاتجار بالبشر، التابعتين لوزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، دور مهم في ضمان معالجة القضايا على وجه السرعة.

144- ومنذ عام 2018، أحرزت غانا تقدماً كبيراً في معالجة القضايا الهيكلية المتعلقة باستغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً عبر الإنترنت، بما في ذلك تعزيز الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية بإقرار قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2008 وقانون الأمن الإلكتروني لعام 2020. ويتضمن القانون الأخير أحكاماً محددة تتعلق بمنع استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً عبر شبكة الإنترنت والتصدي لهما.

145- وأجرت غانا الدراسة الاستقصائية العالمية للأطفال في شبكة الإنترنت في عام 2018، التي استُرشد بها في التدخلات البرنامجية المتعلقة بالتصدي لاستغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً عبر الإنترنت تماشياً مع الاستجابة الوطنية النموذجية لبرنامج WeProtect. وتشمل الإنجازات المهمة ما يلي:

(أ) التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية (اتفاقية بودابست)؛

(ب) إنشاء بوابة إبلاغ مخصصة لتلقي الإفادات المتعلقة بمواد الاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت؛

(ج) إنشاء مختبر للتحري الرقمي معني بحماية الطفل من أجل تحليل وتقييم الأدلة الإلكترونية المرتبطة بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال بواسطة وسائل تكنولوجية؛

(د) تقديم حزمة لمحو الأمية الرقمية موجهة لموظفي المدارس والطلاب.

الاعتداء الجنسي

146- تشير سجلات وحدة دعم الضحايا والعنف العائلي التابعة لدائرة الشرطة الغانية وتقارير وسائل الإعلام إلى حدوث عدد كبير من الاعتداءات الجنسية في المؤسسات التعليمية وداخل الأسر المعيشية في غانا. فقد أبلغت وسائل الإعلام عن حالات عنف متصلة بالمنزل، في حين تتضمن سجلات وحدة دعم الضحايا والعنف العائلي التابعة لدائرة الشرطة أيضاً معلومات عن هذه الظاهرة.

147- ووفقاً لوحدة دعم الضحايا والعنف العائلي التابعة لدائرة الشرطة، فإن أكثر حالات الاعتداء الجنسي المبلغ عنها شيوعاً هي هتك العرض، وسفاح المحارم، ومحاولة هتك العرض، والعلاقة الجنسية غير الطبيعية. ومعظم ضحايا العنف الجنسي داخل الأسرة والمؤسسات التعليمية من الفتيات. ومع ذلك، هناك حالات قليلة يكون فيها الأولاد ضحايا للعنف الجنسي.

148- وتوجد في غانا مؤسسات لإنفاذ القواعد والأنظمة المتعلقة بمكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال. ومن أبرزها وحدة دعم الضحايا والعنف العائلي التابعة لدائرة الشرطة، ووزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية، وإدارة الرعاية الاجتماعية، والاتحاد الدولي للمحاميات - فرع غانا، ومجلس غانا للمساعدة القانونية. وتقدم هذه المؤسسات، بما فيها وسائط الإعلام، خدمات مختلفة لمنع الجرائم الجنسية في البلد والحماية منها.

حماية الأطفال الضعفاء

149- منذ عام 2019، شرعت الحكومة، بدعم من اليونيسيف وشركاء آخرين، في مبادرة لتعزيز الخدمات الاجتماعية المتكاملة تماشياً مع نهج تعزيز النظم. وتدعم المبادرة معالجة الفقر والضعف المتعدد الأبعاد من خلال إيجاد ترابط بين الصحة، وحماية الطفل، والرعاية البديلة، ومكافحة العنف الجنساني، وخدمات الحماية الاجتماعية. ويعدّ نظام إدارة معلومات الرعاية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من الخدمات الاجتماعية المتكاملة، وهو نظام رقمي لإدارة الحالات المتعلقة بحماية الأطفال وتوثيقها والإبلاغ عنها وتيسير إحالاتها المشتركة فيما بين القطاعات. وتتمثل أنواع الحالات التي يتعامل معها بحسب ترتيب الأنواع الأكثر شيوعاً فيما يلي:

- (أ) الأشخاص الذي يعانون من أوجه ضعف اجتماعي واقتصادي والذين يحتاجون إلى الحماية الاجتماعية؛
- (ب) حالات العنف أو سوء المعاملة أو قضايا الحضانة أو الرعاية أو الإهمال (في سياق متعلق بالإنترنت أو خارجه)؛
- (ج) عمل الأطفال والاتجار بهم؛
- (د) الأطفال المحرومون من رعاية الوالدين، سواء الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم؛
- (هـ) حمل المراهقات وزواج الأطفال؛
- (و) الأطفال المخالفون للقانون؛
- (ز) العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

150- وحتى آب/أغسطس 2022، تم تعميم مبادرة الخدمات الاجتماعية المتكاملة ونظام إدارة معلومات الرعاية الاجتماعية في 100 منطقة حضرية وبلدية ومحلية، وهي خطوة ستشمل تغطية 60 منطقة إضافية بحلول نهاية عام 2022. وتشمل النتائج الرئيسية في عام 2021 الوصول إلى أكثر من 30 000 طفل محتاج من خلال الرعاية الاجتماعية المتكاملة. وشمل ذلك 11 082 طفلاً (من بينهم 7 355 فتاة) تلقوا خدمات مشتركة بين القطاعات لإدارة الحالات المطروحة في المناطق الـ 100 المذكورة. وجرى تحديد أوضاع أكثر من 960 طفلاً يعيشون في مرافق إسكانية، كما تسنى لمّ شمل أكثر من 1 350 طفلاً بالتكفلين الرئيسيين بهم، في حين أتيحت لأخريين رعاية أسرية أو خدمات رعاية بديلة.

151- ومع ذلك، لا تزال هناك صعوبات تتعلق باكتمال البيانات ونوعيتها وإدارة الحالات. وتُبدل حالياً جهود تعزيز قابلية التشغيل البيئي لنظام إدارة معلومات الرعاية الاجتماعية وغيره من النظم، مثل نظام التتبع الإلكتروني لصحة الأم والطفل التابع لدائرة الصحة في غانا، ودائرة النافذة الوحيدة للتفاعل مع المواطنين،

ونظام غانا لرصد عمل الأطفال، والنظام الوطني لمعلومات الرصد والتقييم. ومن التحديات الأخرى أيضاً محدودية القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعية. فقد تمكنت ثلاث مناطق فقط من أصل 16 منطقة من ملء أكثر من 50 في المائة من الحد الأدنى للوظائف وفقاً لمعايير التوظيف في الدوائر الحكومية المحلية.

تقديم المساعدة إلى الأطفال المحتجزين احتياطياً⁽³⁴⁾

152- يستفيد الأحداث الذين لا يتلقون أي دعم أسري، بمن فيهم الأطفال المحتجزون احتياطياً، من الدعم المقدم داخل السجون سواء فيما يتعلق بالمساعدة المهنية والتعليمية وغيرها من حزم الرعاية الاجتماعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية الأخرى إلى المركز الإصلاحية. وتجري إدارة السجون اتصالات مستمرة بأصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز أنشطة المركز ومساعدة هؤلاء الأحداث. ومن الأمثلة على ذلك إنجاز فيلم وثائقي لمحطة تلفزيونية محلية، TV3، عن نزلاء المركز من الأحداث، الهدف منه تحفيز الاهتمام العام وتوليد الدعم.

الأشخاص ذوي الإعاقة⁽³⁵⁾

153- تجري حالياً مراجعة قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 امتثالاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويوجد الآن مشروع استعراض القانون المذكور لدى النائب العام. وصدقت غانا في 11 أيار/مايو 2018 على "معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر". وفي عام 2017، أطلق المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة إطار استراتيجيات تعميم مراعاة الإعاقة في المناطق الحضرية والبلدية والمحلية. ويُضطلع حالياً بالتوعية بالإطار المذكور في هذه المناطق. وتُفحّط المبادئ التوجيهية لإدارة وصرف موارد الصندوق المشترك للمناطق فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ضمان تمكنهم من الوصول إلى الصندوق بسهولة.

154- وبلغ المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة وسلطة الترخيص للسائقين والمركبات المراحل النهائية من إقرار سياسة لتدريب السائقين ذوي الإعاقة واختبارهم.

155- ويقوم المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب المصلحة المعنيين بوضع مبادئ توجيهية شاملة للجميع بشأن الإعاقة تتيح إعمال المعالجة الإنسانية في إدارة المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة إشراكهم في التعامل مع الكوارث والمخاطر.

156- ويجري حالياً إعداد مشروع صك تشريعي بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

157- ويشكل إنشاء المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة مبادرة وطنية ترمي إلى تحسين أوضاع هذه الفئة. بيد أنه لضمان فعالية المجلس في تنفيذ هذه الولاية، فإنه يحتاج إلى دعم مالي من أجل تمكنه من مواكبة العمل الذي تقتضيه مراجعة وتعديل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشار أيضاً إلى أن تأخر تنفيذ لامركزية المجلس على النحو المطلوب، بعد مرور 12 عاماً من إقرار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006 (القانون 715)، يحرم معظم الأشخاص ذوي الإعاقة من هذه المبادرة. وبالمثل، تتطلب هذه اللامركزية تمويلاً. وتمثل وحدة تصنيف البيانات التابعة للمجلس مبادرة للاحتفاظ بسجل موثوق به بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن الاستناد إليه في صياغة السياسات. وتحتاج وحدة تصنيف البيانات إلى التمويل والوسائل اللوجيستية لتحسين نظام قاعدة بياناتها.

158- وأتاحت المبادرة الرئاسية لتمكين رواد الأعمال من ذوي الإعاقة ورائدات الأعمال من ذوات الإعاقة في الفترة 2019-2020 تعبئة مبلغ 4 000 000,00 سيدي غاني لتعزيز إدماج الرجال والنساء ذوي الإعاقة في البلد وتمكينهم من المساهمة في التنمية الاقتصادية، فضلاً عن إتاحة وصولهم إلى الفرص المالية وفرص العمل. وأتاح البرنامج تدريب ودعم حوالي 2 000 رجل وامرأة من ذوي الإعاقة، وخلق 280 وظيفة مباشرة وغير مباشرة للنساء. واعتمد الصندوق على تقديم معونات تشمل شطراً ممنوحاً نسبته 50 في المائة وشطراً مقرضاً بنفس النسبة، معفى من الفوائد، يسد في غضون سنتين؛ وتلقى المستفيدون بموجب ذلك مبالغ تراوحت بين 10 000 و50 000 سيدي غاني.

تعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان حماية حقوق المهاجرين واللاجئين⁽³⁶⁾

159- يضطلع مجلس شؤون اللاجئين في غانا بتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بإدارة شؤون اللاجئين في غانا ورعايتهم. ويضطلع المجلس بمنح الاعتراف بوضع الأشخاص الذين يطلبون اللجوء في غانا كلاجئين. وتقدم الوكالة المشورة للحكومة بشأن سياسة إدارة شؤون اللاجئين وتكفل التقيد بسياسات الحكومة وتوجيهاتها في إدارة برنامج اللاجئين.

160- ويتيح المجلس نقطة الاتصال الأولى لجميع الأجانب الذين يأتون إلى البلد لطلب اللجوء. وهو يضطلع بتلقي الطلبات وتسجيلها وإجراء المقابلات والبت في وضع طالبي اللجوء. ويتولى المجلس تحديد وضع اللاجئ وتقديم خدمات استشارية للاجئين، كما يضطلع بإدارة جميع مخيمات اللاجئين في البلد.

161- وتقدم الحكومة للاجئين، من خلال المجلس، مساعدات لتسهيل الكسب تشمل التدريب على مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتصفيف الشعر، وصناعة الصابون (معتمدة من هيئة غانا للمعايير)، وتربية الدواجن، والزراعة، وإنتاج الفطر. وفي مجال الصحة، تنشأ مراكز صحية في مخيمات اللاجئين. وعُيّن في مراكز اللاجئين عاملون صحيون يتلقون روايتهم من الحكومة. وتقدم المساعدة إلى اللاجئين فيما يتصل بتسجيلهم في النظام الوطني للتأمين الصحي.

162- وأنشئت مدارس أساسية في مخيمات اللاجئين. ويُنفذ في هذه المدارس برنامج مجاني للتعليم الأساسي الشامل للجميع والإلزامي. ويتيح البرنامج تقديم التعليم ابتداء من المستوى الأساسي إلى المستوى الإعدادي. واعتمدت الحكومة في عام 2017 سياسة مجانية مدارس التعليم الثانوي. ويتمتع اللاجئون أيضاً بمجانبة التسجيل في هذه المدارس.

163- وبمساعدة من الحكومة، تُزود مخيمات اللاجئين بالخدمات الأساسية الأخرى، مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء. ويقدم مجلس شؤون اللاجئين في غانا بطاقات هوية للاجئين تمكنهم من فتح حسابات مصرفية والمشاركة في أنشطة أخرى. ويساعد المجلس أيضاً في منح وثيقة السفر الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لتسهيل حركتهم. وعلاوة على ذلك، يقدم الدعم حيثما يفضل اللاجئون العودة الطوعية إلى أوطانهم. وتساعد هيئة المساعدة القانونية في تقديم الخدمات القانونية للاجئين.

سابعاً - استنتاج

164- تظل غانا ملتزمة بتنفيذ صكوك حقوق الإنسان التي هي طرف فيها امتثالاً لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وللمعاهدات ذات الصلة، وفقاً لدستور عام 1992، وستواصل تعزيز مؤسساتها المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

Notes

- ¹ A/HRC/37/7 – Para. 146.63.
 - ² A/HRC/37/7 – Para. 146.196.
 - ³ LEAP cycle 77th and 78th report.
 - ⁴ A/HRC/37/7 – Para. 146.115, GPSNP 2021 Annual Performance Report.
 - ⁵ A/HRC/37/7/Add. 1 – Para. 146.53, A/HRC/37/7 – Para. 146.51.
 - ⁶ A/HRC/37/7 – Para. 146.84.
 - ⁷ A/HRC/37/7 – Para. 146.67, 68, 69, 70, 71,72 and 76, Dexter Johnson v. The Republic [2011] 2 SCGLR 601 @ p. 702).
 - ⁸ A/HRC/37/7 – Para. 146.67,68, 69,70, 71,72 and 76.
 - ⁹ A/HRC/37/7 – Para. 146.28, 194.
 - ¹⁰ A/HRC/37/7 – Para. 147.82.
 - ¹¹ A/HRC/37/7 – Para. 146.142.
 - ¹² A/HRC/37/7 – Para.146.42.
 - ¹³ A/HRC/37/7 – Para. 146.34.
 - ¹⁴ A/HRC/37/7 – Para.146.88, 89.
 - ¹⁵ A/HRC/37/7 – Para. 146.40, 64,122, A/HRC/37/7/Add.1 – regarding para. 147.18 and 147.24.
 - ¹⁶ (See: Commissioner of CHRAJ & 2 Others v Ghana National Fire Service & Attorney-General (the Fire Service case) (Suit No. HR 0063/2017 unreported).
 - ¹⁷ A/HRC/37/7 – Para. 146.105, 108, 111, 112,113, 115.
 - ¹⁸ A/HRC/37/7/Add.1 – Para – 147.24.
 - ¹⁹ A/HRC/37/7 – Para. 146.115.
 - ²⁰ A/HRC/37/7 – Para. 146.116,117,62, Including SDG 3.1; SDG 3.2; SDG 3.2; SDG 2.2; SDG 3.7 and 5.6; SDG 3.8) SDG 5.2 and 5.3.
 - ²¹ A/HRC/37/7 – Para. 146.118, 119,114.
 - ²² A/HRC/37/7 – Para.146.120, 121, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 134, 135, 164, 171, 50.
 - ²³ A/HRC/37/7- 146.171.
 - ²⁴ CTVET is a government agency of the Ministry of Education established under the Educational Regulatory Bodies Act 2020 (Act 1030).
 - ²⁵ A/HRC/37/7 – Para. 146.87.
 - ²⁶ A/HRC/37/7 – Para.146.48, 133.
 - ²⁷ A/HRC/37/7 – Para. 146.156.
 - ²⁸ A/HRC/37/7 – Para. 146.132, 137, 42.
 - ²⁹ A/HRC/37/7 – Para. 146.62, 136.
 - ³⁰ A/HRC/37/7 – Para. 146.92, 94, 95, 96, 97, 98, 100, 183, 192.
 - ³¹ A/HRC/37/7 – Para.146.155.
 - ³² A/HRC/37/7 – Para. 146.87, 159, 160, 161, 162, 165, 167, 168, 169, 195, 177, 178, 158.
 - ³³ A/HRC/37/7 – Para. 146.172, 174, 179, 180, 182, 184, 188.
 - ³⁴ A/HRC/37/7 – Para. 146.158, 195.
 - ³⁵ A/HRC/37/7 – Para. 146.197, 199.
 - ³⁶ A/HRC/37/7 – Para. 146.200.
-